آثار الفساد على اقتصاد الدول وتهديد الأمن الإنساني فيها

The effects of corruption on the economy of states and its threat to human security

تاريخ الارسال: 2020/09/15	تاريخ القبول: 2021/06/30	تاريخ النشر: 2021/07/15

*ط.د. فاتح بوخالفة
جامعة الجزائر 3
fatahboukhalfa@univ-alger3.dz

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على آثار الفساد على الاقتصاديات الوطنية والتنمية الاقتصادية داخل الدول، وكيف استطاع الفساد كبح الاستثمار والرقي في الدول، وانتشاره انتشارا رهيبا في العالم خاصة في السنوات الأخيرة، رغم جهود المنظمات الدولية والدول على حد سواء في مكافحته عن طريق عدة ميكانيزمات على المستوى الدولي والمتمثلة في المعاهدات الدولية والمنظمات الدولية، وعلى المستوى الداخلي عن طريق القوانين والدساتير وإنشاء هيآت وأجهزة لمكافحة الفساد، وجاءت هاته الدراسة نظرا للخطورة التي يشكلها الفساد على البشرية جمعاء وعلى الأمن الإنساني خاصة والذي يرتبط ارتباطا وثيقا بأمن وتنمية الدول، فكان للفساد دور أساسي في انتشار الفقر في الدول خاصة وأنه يؤثر على مصالح الفقراء أكثر سواء في الدول الغنية أو الفقيرة، وتهديد الأمن الإنساني وتقويض الديمقراطية وتشجيع النزاعات وكبح السلام .

الكلمات المفتاحية: الفساد، إقتصاد الدول، التنمية الإقتصادية، الأمن الإنساني، الفقر.

Abstract:

This study aims to shed light on the effects of corruption on national economies and economical development within countries, and how corruption has managed to curb investment and prosperity in countries, and it's terrible spread in the world, specially in recent years, despite the efforts of international organizations and countries alike in combating it through several

***المؤلف المرسل** : فاتح بوخالفة

mechanisms at the level of international community is represented in international treaties and international organizations, and internally, through laws and constitutions, and the creation of anti-corruption structures and bodies, This study comes to show the danger that corruption poses to all mankind and to human security in particular, which is closely related to the security and development of countries, so corruption has a fundamental role in the spread of poverty in countries, especially as it affects the interests of the poor more whether in rich or poor countries, and threatening human security and undermining Democracy, encouraging conflict, and restraining peace.
Keywords: *Corruption, economy of states, economical development, human security, poverty.*

مقدمة :

يعد الفساد من بين أكبر الآفات التي أرهقت البلدان في العصر الحالي، نظرا لما يشكله من خطورة على أمن واقتصاد الدول، فقد أصبح الفساد ظاهرة ذات أبعاد عالمية تمس الدول الغنية والفقيرة على حد سواء، ورغم جهود منظمة الأمم المتحدة ومنظمة الشفافية الدولية في دحر هاته الآفة، ووضع عدة مواثيق دولية وعدة معاهدات من أجل مكافحته، وانضمام معظم دول العالم إلى هاته المنظمات، والمصادقة على تلك المعاهدات، وصياغة معظم الدول لقوانين داخلية لمكافحة الفساد، وإدراج بعضها لهاته المكافحة في الدساتير، وإنشاء هيآت دستورية لهذا الغرض، إلا أن الفساد لازال ينخر اقتصاديات الدول ويشكل عائقا أمام تنميتها، ويهدد الإستثمار فيها، كما يهدد الأمن الإنساني بصفة عامة، فعلى سبيل المثال وصلت المبالغ المهدرة جراء الفساد في العالم سنة 2002 إلى ما يقارب الألف مليار دولار وهو ما يشكل نسبة 3 بالمائة من الناتج الدولي الخام حسب معطيات البنك الدولي لنفس السنة، من هنا نطرح الإشكالية الآتية :

كيف يؤثر الفساد على إقتصاد الدول وما مدى تهديده للأمن الإنساني فيها؟

من أجل الإحاطة بهذه الإشكالية انطلقنا من الفرضيتين الآتيتين :

- انتشار الفساد يؤدي إلى كبح التنمية الاقتصادية وعرقلة الاستثمار في الدول.
- تفشي الفساد يهدد الأمن الإنساني و يفاقم معدلات الفقر في الدول.

تجدر الإشارة هنا أن موضوع الفساد كان محل العديد من الدراسات الأكاديمية والبحوث العلمية، نظرا لأهمية الموضوع وخطورته في نفس الوقت، واكتسابه الطابع العالمي، واهتمام الدول المتقدمة ودول العالم الثالث به على حد سواء، من بين هاته الدراسات نتطرق إلى ما يلي:

1- دراسة الباحث بني خالد حمود حميدي تحت عنوان: أثر الفساد على الرفاهية الإقتصادية، دراسة قياسية تحليلية، منشورة في مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، حيث تطرق إلى دراسة مقطعية لعام 2017 طبقت على عينة تبلغ 63 من بلدان العالم حسب تصنيفات البنك الدولي، تهدف إلى بيان أثر الفساد على الرفاهية الاقتصادية، وخلص إلى أن إنتشار الفساد له الأثر البالغ على الرفاهية الاقتصادية.

2- دراسة الباحثة نوال طارق إبراهيم، تحت عنوان: تأثير الفساد على تمتع الانسان بحقوقه الأساسية، من جامعة بغداد جمهورية العراق، تطرقت فيها إلى كيفية الوصول إلى إستراتيجية فعالة لحماية حقوق الانسان من الفساد، وخلصت إلى أن للفساد تكلفة اجتماعية واقتصادية باهضة الثمن لكونه يعمل على إيقاف التنمية ويحرم الانسان من التمتع بحقوقه المشروعة على أكمل وجه، ما يستوجب إعتماد إستراتيجية فعالة في مكافحة الفساد .

وتهدف دراستنا هاته إلى تسليط الضوء على خطر الفساد على الاقتصاد الوطني والأمن الإنساني، والوقوف على هاته الظاهرة بالتحليل ودراسة المعطيات، لاسيما فيما يتعلق بكبح التنمية الاقتصادية، عرقلة الاستثمار، تهديد الأمن الإنساني بمختلف أبعاده ومفاقمة الفقر، وكذا خطر انتشار سلوك الفساد على المجتمعات والدول، وتكمن أهمية الدراسة كون ظاهرة الفساد أضحت ظاهرة ذات بعد عالمي تهدد الدول الغنية والفقيرة على حد سواء وتهدد الأمن الإنساني في العالم أجمع.

لقد اعتمدنا في دراستنا هذه على المنهج الوصفي التحليلي من أجل الوقوف على ظاهرة الفساد ومختلف الميكانيزمات المسخرة لمكافحته دوليا وداخليا، ومعرفة أنواعه وتحليل أسبابه، ثم تشخيص آثار الفساد على اقتصاد الدول من خلال كبحه لمسار التنمية والاستثمار فيها، ثم التطرق إلى مدى تهديد الفساد للأمن الإنساني مع مراعاة تطور هذا المفهوم في العصر الحديث.

ولمعالجة هاته الإشكالية ارتأينا التطرق إلى المحورين الآتيين :

أولا: الفساد وآثاره على اقتصاد الدول .

ثانيا: تهديد الفساد للأمن الإنساني في الدول .

أولا: الفساد وأثاره على اقتصاد الدول

اختلفت إتجاهات الفقهاء، رجال القانون، الاقتصاديون ورجال الدين في إعطاء مفهوم عام للفساد، فكل اتجاه يعرف الفساد حسب أبعاده ومتطلباته، إلا أن كل هاته المفاهيم تلتقي عند نقطة واحدة، هو أن الفساد يعد أكبر عائق ومهدد للتنمية والاستقرار والأمن في الدول، ومن بين هاته المفاهيم ارتأينا أن نتطرق في دراستنا هاته إلى تعريف الفساد من منظور هيأة الأمم المتحدة، كون اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد والتي دخلت حيز النفاذ في عام 2005 وتضم 145 دولة طرف فيها تعتبر سلاحا قويا في ترسانة المجتمع الدولي في مجال مكافحة الفساد، ثم إلى أنواعه وأسبابه، وصولا أثاره على التنمية الاقتصادية وعرقلته للاستثمار.

1. مفهوم الفساد وفق منظور منظمة الأمم المتحدة :

اختلفت تعاريف الفساد باختلاف المذاهب الاقتصادية والقانونية والسياسية إلا أن تعريف منظمة الأمم المتحدة يبقى المعيار الرئيسي المعتمد عليه في الإحاطة بموضوعات الفساد، وعرّفت منظمة الأمم المتحدة الفساد على أنه " إساءة إستعمال السلطة العمومية أو المنصب أو السلطة للمنفعة الخاصة، سواء عن طريق الرشوة، أو الابتزاز، أو إستغلال النفوذ، أو المحسوبية أو الغش، أو تقديم إكراميات للتعجيل بالخدمات أو عن طريق الاختلاس" .

و رغم أن الفساد كثيرا ما يعتبر جريمة يرتكبها خدام الدولة و الموظفون العموميون، فإنه يتفشى أيضا في القطاع الخاص، بل أن القطاع الخاص يتورط في معظم حالات الفساد الحكومي التي تنطوي على إساءة إستعمال المال أو إلتماس خدمات للكسب الشخصي أو إساءة إستعمال السلطة، المنصب أو النفوذ مقابل مال أو خدمات أو مزايا غير مبررة، أو إخلال بالمصلحة العامة لإكتساب إمتيازات شخصية خاصة[1].

لقد بينت إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد في عباراتها الواردة بالديباجة خطورة الفساد كظاهرة لها عظيم الأثر على كافة المجتمعات الإنسانية، بحيث ورد بها أن "الدول الأطراف في هذه الإتفاقية إذ تقلقها خطورة ما يطرحه الفساد من مشاكل و مخاطر على استقرار المجتمعات وأمنها، مما يقوض مؤسسات الديمقراطية و قيمها و القيم الأخلاقية والعدالة و يعرض التنمية المستدامة و سيادة القانون للخطر، و إذ تقلقها أيضا الصلات القائمة بين الفساد و سائر أشكال الجريمة و خصوصا الجريمة المنظمة و الجريمة الإقتصادية بما فيها غسيل الأموال، و إذ تقلقها حالات الفساد التي تتعلق بمقادير هائلة من الموجودات، يمكن أن تمثل نسبة كبيرة من موارد الدول، و التي تهدد الإستقرار السياسي و التنمية المستدامة لتلك الدول، و اقتناعا منها بأن الفساد لم يعد شأنا محليا بل هو ظاهرة غير وطنية تمس كل المجتمعات و الإقتصاديات، مما يجعل التعاون الدولي من أجل منعه و مكافحته أمرا ضروريا[2] .

من هنا خلصنا إلى التعريف الآتي للفساد: الفساد هو استغلال السلطة أو المنصب أو الوضعية المتواجد فيها الشخص من أجل الحصول على مزايا وفوائد غير مشروعة، أو خيانة الأمانة التي أؤتمن عليها، والمقصود هنا بغير المشروعة أنها مزايا وفوائد لم تقرها القوانين والتنظيمات السارية المفعول لذلك الشخص المستفيد من الفساد.

2- أنواع الفساد وأسبابه:

سنتطرق في هذا الصدد إلى أهم أنواع الفساد التي تخدم دراستنا، إضافة إلى الأسباب المؤدية للفساد :

أ- أنواع الفساد:

يقسم الفقهاء والكتاب الفساد إلى عدة أنواع نتطرق إلى أهم التقسيمات منها وهي :

- **الفساد الإداري:** والذي ينقسم بدوره إلى الفساد الصغير والفساد الكبير، ويمثل الفساد الكبير الذي يتضمن الرشوة أو اختلاس الأموال العمومية و المبالغ المالية الضخمة من قبل شخصيات في أعلى مستويات الهرم الحكومي سرقة واضحة لأموال الدولة والشعب معا[3]، ويطرد هذا الفساد الاستثمار ويهدد سمعة البلد ويشوه أخلاقيات الشعب فيه، ولكن الفساد الصغير-والذي يطلق عليه أيضا اسم الفساد البيروقراطي- يحدث على أبسط

مستويات التعامل بين المواطنين و الشركات و الموظفين العموميين و يهدد بنية المجتمع ويفسخ نسيجه الداخلي، ويقوض أمنه الاجتماعي وينزع ثقة المواطنين بالدولة وأجهزتها، والخطورة هنا أن يتحول هذا النوع من الفساد إلى ثقافة مجتمعية، وسلوك يومي عادي، و يشيع على سبيل المثال في مجال تقديم الخدمات، كما هي الحال في خدمات الرعاية الصحية و التعليم، والمرافق العمومية حيث يتعامل الناس مع الحكومة بوصفهم عملاء أو مستفيدين من الخدمات العامة .

- **الفساد السياسي**: يتمثل التعريف الواسع و الأكثر شيوعا للفساد السياسي في إساءة استخدام السلطة السياسية لتحقيق مكاسب خاصة بهدف الحفاظ على المنصب أو تعزيز الموقع في السلطة، أو لإثراء الذات أو كليهما[4]. و يعزى الفساد السياسي إلى أولئك الذين يتولون عملية صنع القرارات السياسية الخاصة بالقوانين و التشريعات و تخصيص الموارد الأساسية للدولة. و من بين الأشكال المألوفة للفساد السياسي شراء الأصوات، و تزوير الانتخابات، و القيام بحملات سياسية و تمويل الأحزاب بصورة غير قانونية و غير نزيهة، وسوء استخدام الممتلكات العامة في العملية السياسية.

ب-أسباب الفساد :

تتعدد أسباب إنتشار الفساد و تختلف من بلد لآخر، غير أن الأبحاث في هذا المجال تشير إلى أن إنتشار الفساد يزداد عند توافر الظروف العامة التي تسمح له بالانتشار والتفشي، و يمكن حصر أسباب الفساد في ثلاث مجموعات رئيسية هي:

- **الأسباب الإقتصادية:** والتي نوجزها فيما يلي:

-تدخل الحكومة في الإقتصاد: حينما يكون للمسؤولون الحكوميون إستنساب عريض في تطبيق وتفسير القواعد التنظيمية، قد تكون الأطراف الخاصة على استعداد لدفع الرشاوى للمسؤولين الحكوميين للحصول على أي ربح يمكن تولده القواعد التنظيمية[5].

-إنخفاض مستوى دخل الموظفين الحكوميون: يعزز انخفاض دخل الموظفين إنتشار الفساد، إذ يضطر هؤلاء الموظفين إلى قبول الرشاوى كوسيلة لزيادة رواتبهم المتدنية و تأمين دخل إضافي[6]، و تحذر إدارة الشؤون المالية في صندوق النقد الدولي من مخاطر التخفيض الشامل لأجور الخدمة المدنية الذي يمكن أن يفضي إلى إرتفاع في السلوك الفاسد. كما يشير

بعض الدارسين إلى العلاقة العكسية بين معدل الفساد و المستوى المنخفض للأجور في القطاع الخاص أو القطاع الصناعي[7].

-عدم إستقرار البيئة القانونية و التشريعية التي تحكم المؤسسات الحكومية: إذ أن وجود نظام قانوني فعال، و وجود حكومة قادرة على تطبيق القوانين بصورة عادلة يحد من إنتشار الفساد، أما في حالة فشلها في تأدية وظائفها،وعدم تطبيقها للقوانين والتنظيمات بشكل عادل قد يدفع المتعاملين إلى اللجوء إلى أساليب غير قانونية لرشوة المسؤولين الحكوميين لإنجاز أعمالهم.

-عدم وضوح النظام الضريبي و عدم كفاية شفافية القوانين و الإجراءات الضريبية، إضافة إلى إعطاء صلاحيات كبيرة لمحصلي الضرائب مع غياب الرقابة.

-وجود قاعدة موارد طبيعية كبيرة و تضخم الجهاز الإداري: ذلك أن توفر ثروة طبيعية كبيرة في المجتمع يغري المسؤولين لممارسة الفساد بصورة أكبر مما في المجتمعات ذات الموارد المحدودة و هذا في غياب معلومات مفصلة عن تلك الثروات في مختلف مراحل الإنتاج والتصدير كما أن تضخم الجهاز الإداري من شأنه أن يؤدي إلى تعقيد الإجراءات الإدارية ويضعف التواصل مع المواطنين، و يزيد من البيروقراطية التي تعتبر باب من أبواب الفساد.

-ضخامة نسبة ميزانية الدفاع في الميزانية العامة: هناك علاقة قوية بين الإنفاق العسكري والفساد، بمعنى أن الحكومات الأكثر فسادا تميل إلى الإنفاق العسكري الأكبر، و ذلك بسبب انعدام الرقابة الفعالة على هذا النوع من الفساد[8] . وقد أشارت بعض الأرقام إلى أن المتراكم من إجمالي الدخل القومي لسنوات 1950 إلى 2000 للدول العربية بلغ 3000 بليون دولار. ولقد تم تقدير إنفاقها خلال الفترة نفسها بما يقارب الآلف بليون دولار على التسلح والصفقات المتصلة به (أي الثلث)، أما الثلث الثاني فقد أنفق على البنية التحتية قدر من إجمالي الإيرادات (الف بليون دولار)، أما الثلث الأخير أي ما يعادل الألف بليون دولار فقد تم إنفاقه في الرشاوى و السعي في اقتطاع الصفقات في عمليات مليئة بالفساد و المحسوبية وانتهاك الحقوق و هدر المال العام، و لا يحتاج المرء إلى الكثير من التحليل و التنظير لاكتشاف الآثار القاتلة التي تركها الفساد المستشري على عملية الإنماء والتنمية، و على التخلف والتفاضل في المداخيل و الفقر الناتج عن ذلك، و الذي تركه هذا النهج المعيب[9].

- **الأسباب السياسية**: والتي نوجزها فيما يلي:

-ضعف الحكومات: يؤدي ضعف الحكومة إلى تنمية الفساد و يمكن الحكم على مدى ضعف أو قوة الحكومة من خلال معرفة ما يلي[10] :

- مدى الغموض أو الشفافية في معاملاتها الإقتصادية؛
- مدى إتباع الإجراءات و النظم الموضوعية في التعيينات و الوظائف؛
- مدى قصور أو فعالية الرقابة على أنشطة الدولة.

إن هذه العناصر تحدد مدى قدرة القيادة السياسية على محاربة الفساد، فكلما قلت الشفافية، و قلت الرقابة و اتبعت إجراءات غير موضوعية في التعيينات كلما زاد الفساد وازداد معه الفقر، فالفقراء سوف لن تكون لهم الفرصة في ظل حكومة ضعيفة لا تمكنهم من المشاركة و المنافسة العادلة، وتطوير إمكانياتهم و العمل على تحسين مستواهم، فالحكومة الضعيفة سوف تحد من قدراتهم على المشاركة في إتخاذ القرارات التي تهمهم، في ظل غياب الرقابة و ما ينتج عنها من لوبيات الفساد.

- عدم إهتمام القيادة السياسية بمحاربة الفساد: تعتبر القيادة السياسية هي القدوة و المثل لباقي مسؤولي الدولة، فلا بد أن تكون هي السباقة في مكافحة الفساد، و تزداد الطامة عندما يشترك القادة أنفسهم في أعمال الفساد أو عندما يتغاضون عن مثل هذه الأعمال لأقاربهم أو أصدقائهم[11]، و بالطبع لا يتوقع أن يفعل الموظفون الحكوميون ما لا يفعله رؤسائهم. و تشكل هذه الوضعية أسوء حالة للفقراء، فإذا كان هناك لا مبالاة للفساد من رأس هرم السلطة أو ما يسمى بالقيادة السياسية، فإن هذا بالضرورة سوف ينعكس سلبيا على الفقراء، الذين سوف يكونوا أولى ضحايا الفساد. فالدولة التي تعاني من الفساد المستوطن قد تكون بالغة القسوة تجاه أشد الفقراء ممن لا تتوفر لهم الموارد لمنافسة أولئك الراغبين في دفع الرشاوى.

-**الأسباب الإجتماعية**: يجمع علماء الاجتماع و الإدارة على أن الأجهزة الإدارية لا تعمل في فراغ و أن للبيئة الخارجية المحيطة بها تأثير مباشر على سلوك العاملين فيها. و قد تساهم العوامل الإجتماعية في خلق بيئة تكون من الأرجح أن يسفر توافر الربع فيها عن سلوك تكسبي (آن إليوت،2000،ص،125) فعندما تقوى الروابط الإجتماعية بين أفراد الطائفة

الواحدة أو القبيلة في المجتمع يميل المسؤولون الحكوميون لتفضيل أقاربهم و أصدقائهم[12]، و يتم التوظيف حسب الانتماءات العشائرية و الإقليمية و الطائفية في المناصب العليا، التي يستطيعون من خلالها تحقيق المكاسب الخاصة و المزايا غير المشروعة، مما يؤدي إلى زيادة الفساد في المجتمع، وهذا ما يؤثر على الإقتصاد والتنمية الاقتصادية معا.

3-أثار الفساد على التنمية الاقتصادية للدول:

لقد ارتبط موضوع التنمية بموضوعات التقدم المتناسق لقوى المجتمع التي تساهم في تلبية الحاجات المختلفة لهذا المجتمع، ولا شك أن مفهوم التنمية أخذ أبعادا ومفاهيم أوسع في القرن الواحد والعشرين من تلك التي كانت سائدة من قبل، في ظل اتسام هذا العصر بالعولمة واتجاه الدول لمسايرتها، فقد ارتبطت التنمية في القرن الماضي على بناء هياكل الإنتاج الكبيرة والتي تمكن من استغلال مدخلات ضخمة من المواد الأولية وإنتاجها تلبية للحاجات[13]، بينما ارتبط مفهوم التنمية في الوقت الحالي بمؤشرات حديثة نظرا للتطور التكنولوجي الحاصل واستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال ودورها الواسع في تكوين قيمة مضافة وإنتاج سلع معرفية لا تحتاج إلى مواد أولية مادية، إضافة إلى انتهاج مناهج إصلاحية من أجل بلوغ الأهداف المنشودة للتنمية الاقتصادية والمتمثلة في :

- تطوير الهياكل الاقتصادية: ويقصد من ذلك البنى الاقتصادية الكبرى المتمثلة في هياكل الإنتاج والمرافق العمومية بصفة عامة؛

- تحقيق عدالة أكبر في توزيع الدخل، من خلال تفعيل الإعانات وخلق التوازن ما بين دخل الأغنياء والفقراء و جعل الضرائب تناسبية بما يتماشى ورفع المداخيل للطبقات الهشة؛

- الاهتمام بتطوير نوعية السلع والخدمات، وخفض تكاليف انتاجها؛

-تحقيق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي وتكون هاته الزيادة حقيقة وليست نقدية(إسمية)؛

-أن تتسم الزيادة في متوسط دخل الفرد بالاستمرارية(الاستدامة).

ستجعل هاته الأهداف من الفرد أكثر اندماجا في المجتمع، ومساهما فعالا في عملية التنمية، إلا أن انتشار الفساد في الدول وتعقيد الإجراءات وإهمال مصالح المواطنين والفساد الإداري المثقل بموروثات البيروقراطية يساهم في تعطيل مشاريع النهضة الإقتصادية والأهداف المنشودة، ويشكل الفساد أحد الأسباب الرئيسية لكبح التنمية الاقتصادية فهو يعطل الطاقات و يهدر الأموال و يقوض الجهود المبذولة في إطار عملية التنمية الاقتصادية و الرقي.

وفي ذات السياق رصد تقرير الفساد لعام 2005 الذي يصدر عن منظمة الشفافية الدولية، أربع جوانب يؤثر فيها الفساد بدرجة كبيرة جدا على البنية التحتية و من ثمة على تكلفة الخدمات بالنسبة للفقراء من خلال رفعه لتكلفة رأس المال تتمثل في أن:

- الفساد يؤخر و يقلص الإنفاق الإستثماري على البنية التحتية، ومثال ذلك إعداد البرامج الاستثمارية بما يخدم مصالح أطراف الفساد وليس البلد، كأن يتم منح مشاريع تهيئة كمالية كإعادة طلاء الشوارع وإقامة معالم مائية للزينة لمدينة ما وهي محتاجة إلى مرافق صحية وإدارية، ومشاريع تنموية كإدخال الغاز العمومي والكهرباء والمياه الصالحة للشرب، وهو ما يسمى بتوجيه الاستثمار نحو تحقيق المصالح الضيقة .

- الفساد يقلص النمو الذي يتم خلقه عبر الإنفاق على الاستثمارات في البنية التحتية في الاقتصاد والإدارة.

- الفساد يرفع تكلفة تشغيل خدمات البنية التحتية .

- الفساد يقلل نوعية و مستوى البنية التحتية من خلال الغش في الانجاز وتغاضي المسؤولين عن ذلك و يقلص القدرة على الإستفادة منها خصوصا بالنسبة للفقراء.

- الفساد يؤدي إلى عرقلة النمو الإقتصادي ومنه التنمية الاقتصادية و يكرس عدم المساواة في الارتفاق بالمرافق العمومية والاستفادة من خيرات البلدان، و يلحق الأذى بتوزيع الإنفاق العام و يقف كأحد أخطر الآليات التي تؤدي إلى إنتاج الفقر، و يسبب نقص الفرص و فقدان الصوت و التمثيل و الوصول إلى الإعلام،و يشوه علاقات الفقراء و ثقتهم بالمسؤولين.

4 -أثر الفساد في عرقلة الاستثمار في الدول:

يخلق ارتفاع مستويات الفساد عدة آثار على الاستثمار في الدول، ويحد من ولوج المستثمرين إليها، فالفساد المتفشي يدل على أن الدولة سيئة التدبير، وبالتالي لا يمكنها حماية المستثمرين، وهذا ما يجعلهم أكثر تخوفا، فالمستثمر قبل الولوج إلى أي بلد يدرس عدة جوانب والتي تمثل مدى جدوى وفعالية الاستثمار من عدة نواحي وجوانب (قانونية، مالية،جبائية...)، من بين هاته الجوانب نسبة الفساد في ذلك البلد، كما أن البلد الذي تكون نسبة الفساد كبيرة فيه يكون ذو مناخ اقتصادي غير مستقر وذو منظومة قانونية هشة، وعدم استقرار قانوني، ما يخوف المستثمرين من مخاطرة الاستثمار في تلك الدولة، وبالتالي يحد من المنافسة النزيهة وولوج أبواب الاستثمار في تلك الدولة، وهو ما يتيح الطبقة المسيرة أن تختار المستثمرين الأكثر مناسبة وقابلية للفساد، وتضع قوانينا متماشية وهذا الطرح، للاستفادة أكثر من الرشاوى المقدمة، بغض النظر عن هدر المال العام وهدم الاستثمار والتنمية في هاته البلدان وهذا ما يدخل في باب الفساد الكبير.

إضافة إلى هذا يؤدي الفساد إلى تشويه عملية تخصيص الإنفاق العام، وفي ذات السياق تشير الدراسات التي أجراها البنك الدولي في سنة 2000 إلى أن الحصة التي تنفقها الأسر الفقيرة من دخلها على الرشوة يتجاوز ما تنفقه الأسر الغنية، و أن الشركات الصغيرة تدفع رشاوى تتجاوز ضعف ما تدفعه الشركات الكبيرة إذا ما قورنت بنسبة إيراداتها السنوية.

طبقا لبيانات معهد البنك الدولي عام 2002 يتم دفع ما يزيد على ألف مليار دولار أمريكي سنويا كرشاوى على المستوى العالمي، أي ما يزيد على 3 % من دخل العالم في نفس السنة، و هذه الموارد يمكن أن تحدث فارقا كبيرا إذا ما تم إعادة توظيفها في هذه الإقتصاديات. وترى أكثر من 70 % من الشركات الصغيرة والمتوسطة في الإقتصاديات الإنتقالية أن الفساد يعتبر أكبر عائقا أمام أعمالها (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2008).

ثانيا: تهديد الفساد للأمن الإنساني في الدول

لقد تطور مفهوم الأمن في العصر الحديث تطورا كبيرا، فلم يعد يقتصر على المفهوم التقليدي للأمن المحصور في حماية الدولة لحدودها ضد التهديدات الخارجية، ليصبح في مفهومه الحديث مشتملا على عدة مركبات تساير تطور التهديدات التي أصبحت تترصد به، ومن بين المركّبات التي يجب أخذها بعين الاعتبار في دراستنا هاته والتي يشملها مفهوم الأمن الإنساني الذي تطور وظهر على يد الباحث الهندي "أمارتيا سان" والباحث الباكستاني "محبوب الحق" في تقريرهما الذي رفعاه إلى هيأة الأمم المتحدة سنة 1994، حيث حددا مرتكزات الأمن الإنساني على سبعة محاور أساسية[14] نوجزها في ما يلي:

- الأمن الاقتصادي: ويشمل ضمان الإمكانيّات المتاحة، الاستغلال الاقتصادي، الحقوق الاقتصادية، التجارة العادلة، انتهاج سياسات اقتصاديّة رشيدة، التنمية المستدامة، محاربة التبعية الاقتصادية، محاربة البطالة، محاربة تفشي الفقر وضمان الحد الأدنى من الأجور للأفراد؛

-الأمن الصحي: توفير الرعاية الصحيّة اللازمة، مكافحة انتشار الأمراض المعدية والأوبئة والمساواة في الخدمات الصحية بين الفقراء والأغنياء؛

-الأمن البيئي: استغلال الموارد الطّبيعيّة استغلالا امثلا، محاربة التلوث والعدل البيئي بمفهومة الاجتماعي والاقتصادي والسّياسي؛

-الأمن الاجتماعي: وهو ضرورة توفير الأمن للمجتمع والتصدي لكل التهديدات التي تترصد بالمجتمع مثل الخوف، العنف، الجريمة المنظّمة واندحار منظومة القيم الاجتماعية؛

-الأمن الفردي: ويتعلق بتوفير الحماية للفرد من العنف والجريمة وبطش السلطة وقمعها للحريات والحماية من الفساد؛

-الأمن السياسي: ضرورة تدعيم الديمقراطية وإبعاد المال الفاسد عن السياسة والذي يعتبر مرتعا للفساد السياسي؛

-الأمن الغذائي: وهو ضرورة توفير الحاجيات الغذائية للمواطنين في الظروف العادية وغير العادية حماية للنفس البشرية من الهلاك؛

من خلال التطرق إلى هاته المركبات الخاصة بالأمن الإنساني لابد من الوقوف بالتحليل على ظاهرة تهديد الفساد للأمن الإنساني وضرورة تصدي المجتمع الدولي لهاته الظاهرة حفاظا على الأمن الإنساني، سنتطرق إلى هاته العناصر فيما يلي:

1-استهداف الفساد للفقراء أكثر من الأغنياء في الدول :

يؤدي الفساد إلى نتائج سياسية، إقتصادية و إجتماعية شديدة الخطورة، إذ أن هذه الآفة تمس الجميع و لا سيما الفقراء منهم، و هي فئات لا تستطيع دفع الرشاوى و لو لتلبية أبسط الاحتياجات، كما يؤدي الفساد إلى الإضرار بالاقتصاد و البيئة و بإمكانه أن يتسبب في إبطاء التنمية بل و تراجعها في البلدان النامية[15] ، لكونه يحول الموارد عن غاياتها المقصودة و يصد المعونة الدولية و الإستثمار الأجنبي و الداخلي، و في حالات قصوى تتداعى أركان القانون و النظام من جراء عدم إنفاذ القوانين و الأنظمة مما يؤدي إلى إنتشار الجريمة و العنف و يتسبب في القلاقل الإجتماعية، ويكون بهذا قد هدد أبعاد الأمن الإنساني المختلفة.

في هذا السياق أشار إستطلاع للرأي قامت به منظمة الشفافية الدولية، في إطار تحديد مؤشر الفساد العالمي لسنة 2007، أن الفساد أكثر إنتشار في الدول الفقيرة و أن الفقراء هم أكثر ضحايا الفساد في الدول الغنية والفقيرة، ففي هذا الإستطلاع الذي شمل 63199 شخصا من 61 دولة، جاءت الدول الإفريقية على رأس الدول الأكثر فسادا حيث أشار أكثر من 42 % ممن شاركوا في الإستطلاع إلى أنه طلب منهم رشاوى مقابل الحصول على خدمات تقدمها الدولة بشكل مجاني و جاءت القارة الأسيوية في المرتبة الثانية بأكثر من 22%، و تلتها روسيا و مولدافيا و أوكرانيا بنسبة 21% ثم الإتحاد الأوروبي بنسبة 5 %، و في الأخير أمريكا الشمالية بنسبة 2 % [16] .

وتقوم منظمة الشفافية العالمية بإصدار مؤشر قياس الفساد في العالم، ويحسب هذا المؤشر بالتنقيط من 0 إلى 100، فالنتيجة 100 تعني أن البلد بلا فساد، في حين أن الصفر هو الأكثر فسادًا. ومؤشر الفساد العالمي لعام 2019 لا يختلف كثيرا عن سابقيه، فقد كشف في مجمله العام عن أن غالبية دول العالم لا تزال تفشل في معالجة آفة الفساد بفعالية، على الرغم من التقدم الطفيف الذي حققته بعض الدول.

وعلى مستوى العالم فقد تصدرت الدانمارك قائمة الدول الأكثر محاربة للفساد (87 درجة)، تلتها نيوزيلندا ثم فنلندا، أما فيما يخص الدول الأكثر فسادا فق جاءت الصومال في المرتبة الأولى بمؤشر 9 من 100 تلتها جنوب السودان وسوريا واليمن.

ويشمل التقرير الصادر عن منظمة الشفافية العالمية، 180 دولة، ويقاس مستوى الفساد فيها على أساس مؤشر من 100 درجة أعلاها الأفضل، وأصغرها الأسوأ، وفيما يلي ترتيب الدول الأكثر مكافحة للفساد والدول الأكثر فسادا حسب عام 2019 :

جدول رقم 01: ترتيب البلدان في مكافحة الفساد :

البلد	الترتيب في مكافحة الفساد	التنقيط	
الدانمارك	1	100/87	البلدان الأكثر شفافية ومكافحة للفساد
نيوزيلاندا	3	100/87	
فنلندا	3	100/86	
سنغفورة	4	100/85	
السويد	5	100/85	
سويسرا	6	100/85	
فنزويلا	176	100/16	البلدان الأكثر فسادا في العالم
اليمن	177	100/15	
سوريا	178	100/13	
جنوب السودان	179	100/12	
الصومال	180	100/09	

المصدر: عن الموقع الالكتروني لقناة الحرة على : https://www.alhurra.com (تم الاطلاع عليه بتاريخ 20 جويلية 2020).

كما يجعل الفساد إذا ما شاع في مجتمع ما من الرشوة أمرا طبيعيا ويجعلها تصبح سلوكا مألوفا في تصرفات الناس[17] ، لا بل تصبح حقا أو أنها إقتسام للمغانم، كما أن الموظفين ذوي الأجور المنخفضة قد يعتبرون أن الرشوة هي بمثابة صدقة من القادر على الدفع إلى المحتاج، و هذه الثقافة خطيرة على المجتمع و على علاقات الأفراد، و

يضعف انتشار سلوكيات الفساد ثقة الناس ببعضهم البعض و تظهر ضعف الدولة تجاه الخارج، كما تظهر هشاشة الوضع الداخلي فضلا عن النتائج السياسية القاسية لكل ذلك.

2-الفساد يهدد أمن البلدان الغنية بالموارد الطبيعية:

تعاني بعض البلدان النامية التي تملك موارد طبيعية -والتي من المفروض أن تساعدها على تحقيق الرخاء- من انتشار الفقر فيها لأن الإيرادات العامة المتحصل عليها من بيع هذه الموارد غالبا ما تضيع من جراء الفساد و غياب مساءلة الحكومة أمام البرلمانات وممثلي الشعب، و ثمة دليل أساسي و متزايد على أن البلدان التي تملك احتياطيات معتبرة من الموارد الطبيعية كالبترول و الغاز الطبيعي عرضة بشكل خاص للفساد، و ثراء النخبة بصورة غير مشروعة.

وأشارت العديد من الدراسات الأخرى في هذا الجانب إلى أن وفرة الموارد الطبيعية ليست بالضرورة ميزة، بل إن وفرة الموارد يمكن أن يكون حجر عثرة ويعيق التنمية والنمو الاقتصادي، ففي دراسة لعدد من تجارب البلدان في الفترة 1971-1989 تبين بأن البلدان ذات الموارد الطبيعية الوفيرة تعاني من بطء في النمو الاقتصادي بالمقارنة مع البلدان ذات الموارد الطبيعية الشحيحة، ونتائج تلك الدراسات تؤكد تلك الاستنتاجات حتى بعد السيطرة على المتغيرات الأخرى التي تعد مهمة للنمو الاقتصادي مثل الانفتاح الاقتصادي، ومتوسط دخل الفرد، ومعدلات الاستثمار، وكفاءة الحكومة والجهاز الإداري. ووجد باحثون آخرون بأن وفرة الموارد الطبيعية في العديد من الدول النامية غير الديمقراطية أثرت على السياسات الاقتصادية وأدت إلى الفساد وضرت بالسياسات الاقتصادية التي من شأنها أن تعزز النمو الاقتصادي، ويذهبون بالقول بأن وفرة الموارد النفطية، على سبيل المثال في نيجيريا كان من نتائجها الفساد وهدر الأموال وضعف في الأداء الاقتصادي[18].كل هاته المعطيات تبين مدى انتهاك الفساد للبعد الاقتصادي والجماعي للأمن الإنساني في هاته الدول.

3-الفساد ينتهك حقوق الإنسان و يقوض الديمقراطية ويفاقم الفقر:

ينتهك الفساد الحقوق السياسية و المدنية من خلال تشويه طريقة عمل المؤسسات و العمليات السياسية أو جعلها عديمة الفائدة، و يقوض أداء القضاء و أجهزة تطبيق القانون كما ينتهك الفساد الحقوق الاقتصادية و الاجتماعية كالحرمان من

المساواة في توفير الخدمات العامة كالرعاية الصحية و التعليم الخ...، ووضع عقبات أمام كسب المعيشة في القطاع العام والخاص[19] .وهو مايعد تهديدا صارخا في ابعاده السياسية والاجتماعية والاقتصادية.

عادة ما يعزز الفساد و الفقر بعضهما البعض، و من المحتمل أن تعاني البلدان المصابة بالفقر من الفساد، لأن الفساد هو أحد العوامل التي تفاقم الفقر في بلدان تكافح في ظل ضغوط النمو الاقتصادي والتحول الديمقراطي.

وعلى نحو بديل، من الممكن أن تصبح البلدان التي تعاني من الفقر منابت خصبة للفساد بسبب استمرار عدم المساواة الاجتماعية، و التفاوت في الدخل، و رداءة الحوافز الاقتصادية، و قد لا تكون البلدان الفقيرة قادرة على تخصيص مصادر تكفي لإنشاء وإنفاذ أطر قانونية فعالة و على نحو مماثل، فإن الإنسان عندما يكون محتاجا قد يميل إلى إسقاط المبادئ الأخلاقية من حساباته و يتورط بالفساد نتيجة ذلك. بالإضافة إلى ذلك، من المحتمل أن يفاقم الفساد عدم المساواة في الدخل الذي يرتبط بتباطؤ النمو الاقتصادي.

وفي الشكل الوالي يمكن تشخيص العلاقة بين الفساد والفقر:

شكل رقم 1 : الروابط بين الفساد والفقر.

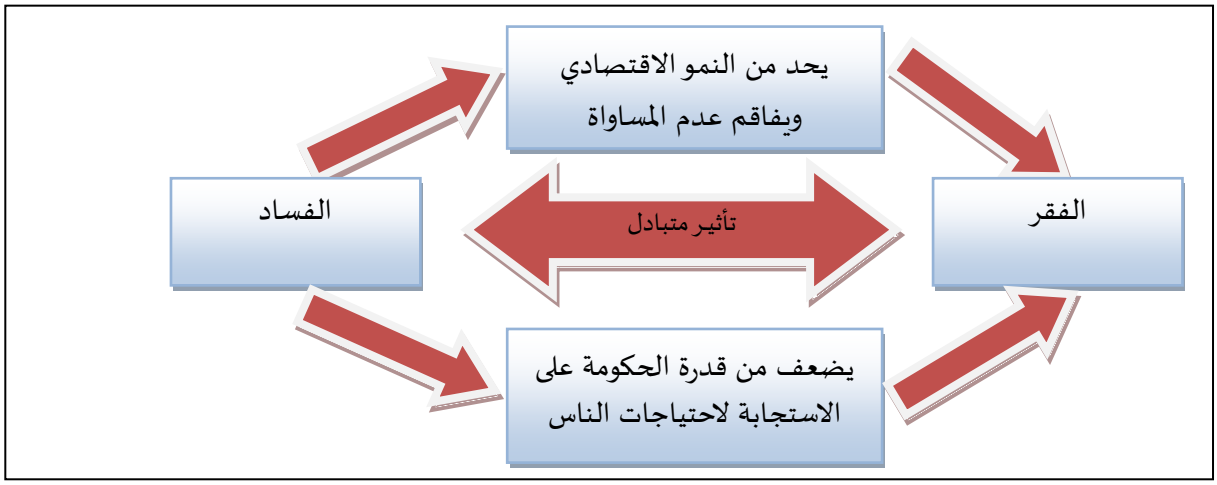

المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي،الفساد والتنمية ، مكافحة الفساد من أجل الحد من الفقر، نيويورك، ديسمبر 2008 .

من خلال هذا الشكل نلاحظ أن الفساد والفقر مترابطان ولهما تأثير تفاعلي متبادل، ولفهم أثر الفساد على الفقر هناك نموذجان هما نموذج الاقتصاد ونموذج الحكم، ويثبت كل من النموذجين أن الفساد يفاقم الفقر، ويهدد الأمن الإنساني سواء كل منهما منفردا أو بتفاعلهما.

يظهر نموذج الاقتصاد أن الفساد يؤثر على الفقر ودليل ذلك تأثير الفساد على عوامل النمو الإقتصادي، فمثلا تدخل الدولة عن طريق سياسة الدعم والإعانات الحكومية قد يخلق مجالا لتفشي الفساد، فمثلا قد يكون أصحاب المشاريع على استعداد لتقديم رشوة للمسؤولين الحكوميين للمحافظة على توفير المدخلات بأسعار أقل من سعر السوق. وعلى سبيل المثال تباع في الصين بعض السلع الإستهلاكية بالسعر المدعوم من الدولة و بسعر السوق الحرة، و إذا أخذنا في هذا الشأن سعر الفحم في السوق الحرة في سنة 1989 كان يزيد على السعر المدعوم بمعدل 674 %، و كان الفرق بين سعر السوق و السعر المحدد يدعم من طرف الدولة بالنسبة لسبع سلع إستهلاكية أخرى ويتراوح بين 250 % و 478 %، و لا عجب هنا أن تشيع الرشوة كأداة للحصول على الإمدادات بالسعر الحكومي، وهذا ما يعد تهديدا للأمن الاقتصادي من جهة، ومن جهة أخرى الأمر الذي يؤثر بدوره على مستويات الفقر، فهو يحول الاستثمار الحكومي على الخدمات القيمة بالنسبة للمجتمع كالتعليم والرعاية الصحية ويضعف فرص الحصول عليها، ما يخلق نوعا من التهميش والاحساس بالإبعاد وتوليد العنف في المجتمع.

4-الفساد يشجع النزاعات و يشكل عقبة أمام تحقيق السلام :

غالبا ما ينظر إلى الفساد على أنه عامل رئيسي في إضعاف استقرار البلدان، وأن البلدان الأكثر تأثرا بالفساد هي البلدان التي تعرف نزاعات بغض النظر عن نوعها (نزاعات إثنية، دينية، عرقية، دولية....)، و يشير توافق واسع للرأي إلى أن البلدان و المناطق التي تعاني من نزاعات مستمرة، أو يهددها النزاع، هي عرضة على وجه التحديد إلى أنواع معينة من الفساد مثل تهريب البضائع و الإمدادات العسكرية، ولدينا في مؤشر قياس الفساد لسنة 2019 أكبر مثال على ذلك فقد جاءت السودان، سوريا واليمن في مقدمة ترتيب الدول الأكثر فسادا والأقل مكافحة للفساد، كونها دول تعرف نزاعات. هناك إدراك متزايد بأن الفساد يعتبر حاجزا أمام إعادة الإعمار وتمتين السلام في البلدان الخارجة من

النزاعات[20] ، مهددا بذلك أمنها النساني في بعديه الجماعي والفردي، و يكون أشد الناس معاناة هم الفقراء، ذلك أن آثار النزاع تمس أكثر الناس معاناة و الذين ليست لديهم الموارد الكافية التي تمكنهم من مجابهة التحديات و الأزمات.

الخاتمة:

أدى انتشار الفساد في العالم إلى كبح التنمية والاستثمار في عديد البلدان، خاصة البلدان الفقيرة منها، تاركا بذلك آثارا سلبية، على المستوى الجماعي والفردي في هاته البلدان، ومؤثرا تأثيرا بليغا على اقتصادياتها، بالرغم من اكتساب بعض البلدان منها لثروات طبيعية معتبرة، فبدل أن تكون تلك الثروات نعمة يستفاد منها في رفع المستويات المعيشية للأفراد، أصبحت نقمة ومجالا خصبا للفساد وتهديد الاقتصاديات الوطنية والتأثير على الفقراء سواء في البلدان الفقيرة أو الغنية.

إن انتشار الفساد لم يتوقف عند تهديد اقتصاديات الدول فحسب، بل تعداه إلى تهديد الأمن الإنساني عن طريق انعكاسه على الركائز السبعة للأمن الإنساني، مهددا بذلك الفقراء بشكل خاص، جراء مفاقمته للفقر، وحصر الفقراء والتضييق عليهم حتى في حصولهم على أبسط الخدمات المجانية بانتشار الفساد الصغير، وحصر الثروة في يد فئة معينة من المجتمعات وهي الفئة المستفيدة من الفساد الكبير.

من خلال قيامنا بهاته الدراسة خلصنا إلى النتائج الآتية:

- مازلت معدلات الفساد في تزايد مستمر رغم جهود الدول والمنظمات الدولية، من أجل الحد من انتشار الفساد ومكافحته، وهذا راجع إلى الانتشار الواسع لسلوكيات الفساد، وتحكم اللوبيات العالمية الخطيرة في الاقتصاد العالمي وتوجيهه حسب مصالحها الضيقة؛

- الفساد يعرقل الاستثمار ومن ثم يكبح التنمية الاقتصادية؛

- الفساد يهدد الأمن الإنساني بأبعاده السبعة؛

- انتشار سلوكيات الفساد في مختلف المستويات العالمية والداخلية، أدى إلى تفاقم الوضع؛

-الفساد يفاقم الفقر ويزيد من معانات الفقراء.

وانطلاقا من هاته الدراسة والنتائج المتوصل إليها، يمكن عرض بعض الاقتراحات من أجل الحد من انتشار الفساد وتقليص آثاره على اقتصاديات الدول والأمن الإنساني:

- تتطلب مكافحة الفساد وجود إرادة سياسة قوية: إن مكافحة الفساد، وحماية الاقتصاد الوطني والأمن الإنساني لا يكفيه توفر الهيآت الدولية والداخلية المكلفة بذلك فقط بل يتطلب وجو إرادة سياسية دولية حقيقة من أجل مكافحته ورفع كل الضغوط والعراقيل على عمل الهيآت الدولية المكلفة بمكافحته، وإرادة سياسية داخلية تنم عن الروح الوطنية الصادقة من أجل تنمية وتطوير الدول؛

- تتطلب مكافحة الفساد وجود ثقافة مجتمعية داخلية ودولية تعمل على ذلك من أجل بلوغ الأهداف المنشودة التي تصب في صالح الاقتصاد والأمن الإنساني؛

- تتطلب مكافحة الفساد وجود تعاون دولي فعال مبني على حسن النية وينطلق من التبادل المتكافئ للفرص، وعم استغلال الطرف الضعيف من أجل القضاء على هاته الآفة.

الهوامش :

[1] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مكافحة الفساد لتحسين إدارة الحكم،نيويورك، 1998.

[2] إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، هيأة الأمم المتحدة،2004، ص5.

[3] صالح مصطفى، الفساد الكبير والفساد الصغير، 2011، (https://alghad.com) ، تم الاطلاع عليه بتاريخ 20 جويلية 2020.

[4] سيلمان سالم و خضير عباس عطوان، الفساد السياسي والأداء الإداري: دراسة في جدلية العلاقة، مجلة شؤون عراقية، المركز العراقي للدراسات الاستراتيجية بغداد ، العدد الأول، 2010 ، ص120.

[5]آن إليوت كيمبرلي، الفساد و الإقتصاد العالمي، ترجمة جمال إمام، مركز الأهرام للترجمة و النشر، القاهرة،2010،ص123.

[6] آن إليوت كيمبرلي، المرجع السابق ،ص125

[7] فريد مي، الفساد : رؤية نظرية، مجلة السياسة الدولية في باب الإقتصاد الدولي و البيئة، العدد 134،2001، ص225 .

[8] التنير سمير ، الفقر و الفساد في العالم العربي، دار الساقي، بيروت ، لبنان، 2009، ص15.

[9]خياط عامر، سبل إرساء معايير و ممارسة الوقاية من الفساد، مداخلة تم إلقاءها في ورشة العمل التي أقامتها الأمانة العامة. الجامعة العربية ، 2011، ص2.

[10] إمنصوران سهيلة، الفساد الإقتصادي و إشكالية الحكم الراشد و علاقتهما بالنمو الإقتصادي، حالة الجزائر، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر ، 2005، ص178.

[11] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الفساد و الحكم الرشيد، ورقة مناقشة رقم(03) ، نيويورك،1987، ص7.

[12] آن إليوت كيمبرلي، المرجع السابق ،ص125.

[13] عجمية محمد عبد العزيز و آخرو، التنمية الإقتصادية بين النظرية والتطبيق، الناشر الدار الجامعية، الاسكندرية ، مصر، 2008، ص79.

[14] الموسوعة الجزائرية للدراسات الأمنية، محاور الأمن الإنساني، (https://www.politics-dz.com)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 20 جويلية 2020.

[15] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مكافحة الفساد لتحسين إدارة الحكم، نيويورك، 1998.

[16] الطالقاني علي، الفقر والفساد عاملان يعجلان من إبادة الشعوب،16 جويلية 2008، شبكة النبأ المعلوماتية (www.annabaa.org)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 22 جويلية 2020.

[17] التنير سمير، المرجع السابق، ص30.

[18] سعيد بن محمد الصقري، ما دور الموارد الطبيعية في التنمية الاقتصادية وأهميتها؟، 10 أوت 2017 .(https://www.atheer. Com)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 18 جويلية 2020 .

[19]منظمة الشفافية الدولية، إتفاقيات مكافحة الفساد في الشرق الأوسط و شمال إفريقيا، دور المجتمع المدني في إنجاح الإتفاقيات (http://www.transparency.org)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 1 سبتمبر 2020.

[20]برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الفساد والتنمية، مكافحة الفساد من أجل الحد من الفقر.نيويورك، 2008، ص15.